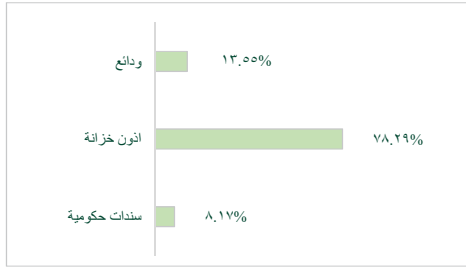


محفظة الصندوق

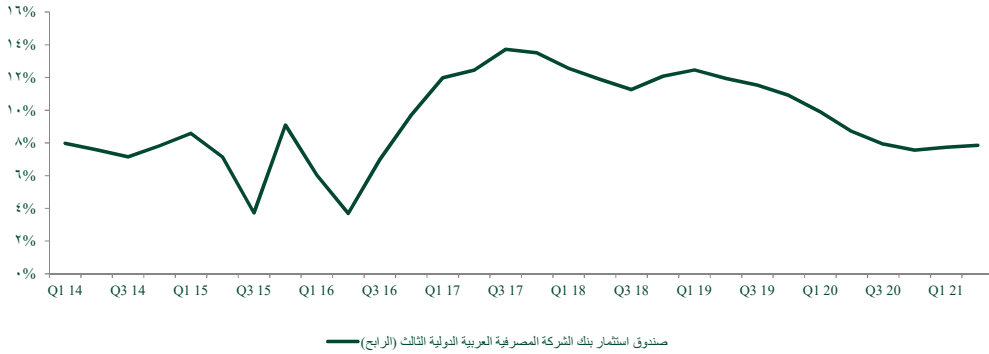
توزيع الأصول



أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثاني ٢٠٢١	٧,٨٥%
العائد منذ بداية العام	٧,٨٦%
٢٠٢٠	٨,٧٩%
٢٠١٩	١٢,٢٣%
منذ الإدارة بواسطة المجموعة المالية هرميس	٩,٦٦%

الأداء



التقرير الربع سنوي

الربع الثاني ٢٠٢١

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في أذون الخزائنة وسندات الخزائنة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة يومية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة يوميا
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ٥ وثائق استثمار

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق مفتوح
تاريخ التأسيس	يناير-١٩٩٩
سعر الوثيقة ج.م	٢١٠,٧٢٢٦٤ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٨,١٠ ج.م
المدة	١٩٨,٧٦ أيام
حجم الصندوق	٣٧,٩٤ مليون ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	SAIBTHI EY
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٢

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
	يحيى عبد الطيف
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر
	علي سلام

بيانات التواصل

بنك الشركة المصرفية العربية	١٦٦٦٨
تليفون	
العنوان الإلكتروني	http://www.saib.com/eg/

تحليل السوق

أداء السوق

- سجل اجمالي الناتج المحلي الحقيقي أرقام أولية بلغت ٢.٩% خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٢.٠% خلال الربع السابق.
- زيادة معدل البطالة الي ٧.٤% خلال اربع الأول من عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٧.٢% الربع السابق.
- ارتفاع أسعار السلع الغذائية والسلع الأخرى بسبب عوامل العرض والطلب، مما أدى الي عدم وضوح ما سيأتي في المستقبل. علاوة علي ذلك قرر البنك المركزي الإبقاء علي أسعار الفائدة دون تغيير مع تحقيق هدف متوسط معدل تضخم بلغ ٧% (+/-) في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ واستقرار الأسعار علي المدى المتوسط.
- سجل ميزان المدفوعات المصري فائض بلغ ٣٣٠ مليون دولار في الربع الثالث من عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بالمقارنة بعجز بلغ ٥.٥٣ مليار دولار العام الماضي.
- وقد بلغ متوسط العائد صافي من الضرائب علي أذون الخزائنة خلال الربع الثاني من العام ١٣.١٩%، ١٣.٣٨%، ١٣.٣٨%، ١٣.٣٠% لإصدارات أذون الخزائنة لمدة ثلاث أشهر، ستة أشهر، تسعة أشهر والعام علي التوالي.

التطورات الاقتصادية

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بالحفاظ علي أسعار الفائدة ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٨.٢٥% وسعر الإقراض لليلة الواحدة عند ٩.٢٥%، مما كان متوقفاً من قبل البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بـ ١٠٥% منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨ حتى نوفمبر ٢٠٢٠. وأشار البنك المركزي أن معظم المؤشرات المصرية تتعافى تدريجياً إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩، في حين ارتفعت أسعار النفط العالمي والسلع الأخرى لتصل إلى مستويات تفوقت علي مستويات التي وصلوا اليها بعد الجائحة، مع عدم اليقين بشأن اتجاه أسعارها في المستقبل. نتيجة لذلك، قررت لجنة السياسة النقدية إبقاء سعر الفائدة دون تغيير.
- أعلن صندوق النقد الدولي عن استكمال برنامج اتفاقية الاستعداد الائتماني (SBA) التي أطلقتها مصر مع صندوق النقد الدولي عند انتشار فيروس كورونا المستجد COVID-19، والذي يهدف إلي توفير دعم مالي بقيمة ١.٦ مليار دولار التي تمثل الشريحة الثالثة من القرض. وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن صافي الاحتياطيات الدولية في مصر ورصيد الميزانية الأولية تجاوزا هدف البرنامج، بينما ظل التضخم ضعيفاً.
- أعلن مجلس الشعب عن تصديق ميزانية العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ المقدمة من الحكومة، بتوقعات لتحقيق نمو الناتج المحلي بـ ٥.٤% بالإضافة إلي تخفيض عجز الموازنة إلي اجمالي الناتج المحلي الي ٦.٧% وتستههدف الميزانية اجمالي إيرادات تبلغ ١.٣ تريليون جنيه مصري فيما تصل اجمالي المصروفات الي ١.٨ تريليون جنيه مصري. وتشمل قفزة الإنفاق الحكومي زيادة بنسبة ٢٧.٦% في الاستثمار العام لتصل الي ٣٥٨ مليار جنيه مصري بالإضافة إلي زيادة ١١.٤% في أجور وتعويضات موظفي الدولة لتصل الي ٣٦١ مليار جنيه مصري.
- استمر شراء الاجانب سندات خزائنة اضافية بقيمة ١.٥ مليار دولار خلال شهر مايو مما أدى إلي ارتفاع اجمالي نسبة الاجانب إلي اعلي مستوى علي الإطلاق عند ٢٢.٣ مليار دولار. نلاحظ أن الاجانب يمتلكون حالياً ٢٣% من اجمالي سوق الخزائنة المصري. وسجلوا صافي مشترون في السوق منذ يوليو ٢٠٢٠ باستثناء مارس ٢٠٢١ حيث تحولوا إلي صافي بائعين. ومع ذلك، استأنفوا مركز الشراء في الشهرين التاليين.
- تضاعف عجز الحساب الجاري ١.٨ مرة من ٢.٣٤ مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ الي ١٣.٣٠ مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠. ترجع الزيادة في عجز الحساب الجاري بشكل اساسي إلي تراجع عوائد قطاع السياحة إلي ١.١٤ مليار دولار فقط مقارنة بـ ٦.٧٣ مليار دولار في التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ قبل انتشار وباء كوفيد-١٩. عوض جزئياً زيادة التحويلات من الخارج التي زادت بنسبة ٨.٨% الي ٢١.٣١ مليار دولار إلي ٢٣.١٩ مليار دولار.
- أعلنت شركة جي بي مورجان أن مصر مدرجة في قائمة مراقبة الانضمام للمؤشر إلي مؤشر GBI-EM لسوق الدين المحلي. وأعلن البيان أن من المتوقع أن مصر ستكون لها وزن بنسبة ١.٨% مما سيترجم عنه تدفقات تلقائية بحوالي ٤.٠ مليار دولار. سيتم اتخاذ القرار النهائي بشأن الإدراج في المراجعة التالية للمؤشر في شهر أكتوبر. نلاحظ أن الاجانب يمتلكون حالياً حوالي ١٥% من سوق الدين المحلي في مصر بينما، وبالتالي فمصر هي المؤشر سوف يساعد في تقليل تكاليف الاقتراض.
- أعلنت الحكومة عن زيادة أسعار الكهرباء بمتوسط ١٣% للاستهلاك السكني مقارنة بزيادة ١٩% في العام الماضي. صرحت الحكومة بأنها مددت خطتها للتحرير التدريجي الكامل للدعم إلي السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بدلاً من السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ لأخذ في الاعتبار الأثر الاقتصادي للوباء علي المواطنين. ومن المتوقع أن اجمالي تكلفة تحرير أسعار الكهرباء المتأخر الميزانية حوالي ٢٦.٧ مليار جنيه مصري علي مدى الثلاث سنوات المقبلة.
- أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر يونيو ليلج ٤٠.٦ مليار دولار مقارنة بـ ٤٠.٥ مليار دولار خلال شهر مايو، مما يعني نسبة تغطية للواردات ٧.١ شهر. نلاحظ أن ارتفاع الاحتياطي الأجنبي بنسبة ١٢.٧% من أدنى مستوى مسجل في شهر مايو ٢٠٢٠ عند ٣٦ مليار دولار، ولكن لا يزال أقل من مستوى ٤٥.٥١ مليار دولار قبل كوفيد-١٩ في شهر فبراير ٢٠٢٠.
- ارتفع معدل التضخم في شهر يونيو ٢٠٢١ ليصل إلي ٤.٩% بالمقارنة بـ ٤.١% في شهر مايو ٢٠٢١. ويعتبر هذا أدنى مستوى منذ عشرة سنوات. لاحظ أن معدل التضخم لا يزال ضعيفاً منذ بداية عام ٢٠٢٠ وتوقع أن يرتفع التضخم تدريجياً في النصف الثاني من عام ٢٠٢١ في ظل الارتفاع المستمر في أسعار السلع العالمية التي ستجذب المنتجين علي ارتفاع الأسعار تدريجياً. على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم، نعتقد أن مصر ستظل تعمل في سعر فائدة إيجابي، لكننا لا نتوقع أي تخفيضات في أسعار الفائدة أخرى من البنك المركزي حتي نهاية العام.

استراتيجية الاستثمار

- يتجه مدير الاستثمار الي زيادة مدة الصندوق، للاستفادة من العائد المرتفع المتوقع من التحسن الاقتصادي التدريجي بالإضافة الي استمرار السياسة النقدية التوسعية.